

نحن في السياسة أخذون بما تقضي به قواعد النهوض بالأمم وأن من السياسة الصلبة حيث تجب الصلابة والقتال حيث يجب القتال والمرونة حيث تفيد المرونة.

سعادة

الزاوية

صوغ أسئلة الهوية

◆ نظام مارديني

تعبد المسألة الشرقية، في كل مرة تواجه مجتمعنا معضلة، صوغ أسئلة الهوية ومدى ارتباطها بمسألة المواطنة، وتحديد نقاط ضعفها وقوتها؟

مذ برزت المسألة الشرقية في العلاقات الدولية للمرة الأولى مطلع القرن التاسع عشر، وعُرفت على نحو عام نتيجة لانتهيار الإمبراطورية العثمانية، شكلت الاقليات عنوانها الأبرز، والمراد بتبديل الخرائط وتغيير أسماء المساحات الجغرافية.

من الإشكاليات التي تواجه الهوية السورية أن المثقف لم يبق يعي دوره حيال مجتمعه، بل أصبح دوره مريباً في تستطيع الوعي الجمعي، لتحقيق منافع أقلية المذهبية أو الطائفية أو الإثنية، ومن يتابع صفحة التواصل «فيسبوك»، يكتشف بسهولة إلى أي درك وصل المثقف في بلادنا والانقسام الحاد الذي يعيشه على الصعيدين العمودي والأفقي.

لكن ماذا تعني الهوية؟ هل هي مفهوم ثقافي أم أنثروبولوجي، أم هي مجال لغوي أو إثنى أو مذهبي؟ وهل أصبحت متنامية مع عصاب الجماعات، يجعلها هويات قاتلة أو مقتولة؟

هذه الأسئلة تضعنا جميعاً أمام عتبة إشكالية مرعبة لمواجهة معطى الهوية وتعقيدها، بكل ما استدعيه من مفردات، أو ما نقتضيه من تديدات قهرية، لها تظاهراتها وخطبها الرأفة في سوسولوجيا السلطة والدين والجماعة، إذ كثيراً ما تحمل هذه التعالقات معاني غامضة ودلالات ملتبسة، مفارقة أحياناً، فهي تنعكس على تسويغ منظور محدد للذات والوجود، ملغماً تنعكس على أسئلة مفهوم الهوية، وفي استقراء محمولاتها في التاريخ الصراعي، وفي أنثروبولوجيا الجماعات. كما أن محمولها السوسيوثقافي يمثل هو الآخر مرجعية معرفية وتاريخية تتعالق بوظيفتها الإشكالية في التعاطي مع قيم الحداثة والفكر وجدال الثقافات والمعتقدات.

أقنعت الهوية في هذا السياق ترتبط بمآزق هذه الهوية في التاريخ، فهي أقتعة نصوصية أو عصابية أو مظاهر لقوى طاردة أو قوى مهيمته أو قوى ترتبط بقوة المركز الحاكم. وهذا التوصيف افترضه له بطبيعة الحال قراءات خلافية وأكثر تعقيداً للصراعات التاريخية، التي هي في جوهرها صراعات عصابية قبلية عبرت عن نفسها دائماً من خلال الصراع حول السلطة، ما وضع مفهوم الهوية في سياق إشكالي معقد تشظت فيه الذات الوطنية إلى أنواع من التبعيات التي تستعير التاريخ وصراعاته، حين تشظت عبرها الذات بين العربية والإسلامية والإثنية، تحت سلطة الجماعات إلى فرق ونحل وملل، تلك التي تضخمت فيها «هنا» لتتحول إلى شكل رهابي للقوة القهرية، قوة الجماعة، التي تفرض موقفها الشرعي / السلطوي مقابل قوى أخرى، باطنية مطرودة ومكفرة.

هذه المآزق الصراعية تركت سؤال هذه الهوية – بمعناه الحديث – المحشو بهذه الصراعات معلقاً وعائماً إزاء التاريخ الدون بغموض، أو مشوشاً إزاء مسألة الدولة العصابية، أو حتى إزاء الجماعة أو الطائفة. فهي تتوضع في السياق التداولي كرهانات فكرية، ومكتنظرات أنثروبولوجية وسوسولوجية، لكنها مطروحة بوصفها أزمة تعاشي، وأزمة صراع، ما يعني تعالقها دائماً بالاشكالات السياسية والعقائدية والثقافية التي تعيشها الدولة المعاصرة.

إذا كان النوع الثقافي حقيقة إنسانية لا يتألم منها الشك فإن التعامل الخاطيء معه يفضي إلى أخطار جمة، لا سيما إذا حصل هذا التعامل في محيط مرشح للاضطراب وقابل للاستثمار الاستخباري والسياسي دولياً وإقليمياً ومحلياً ضمن اشتغال معادلة «السلطة/ القوة/ النفوذ»، كما كانت الحال في العراق بعد انهيار الدولة (أو شبه الدولة) مع الاحتلال الأميركي وسقوط نظام صدام حسين (ربيع 2003).

السؤال المرحج الذي يطل برأسه: هل نتحدث عن تعددية ثقافية في فضاء تداولي تفاعلي أم عن تعددية اقلية وجماعات معزولة بثقافتها بعضها عن بعضها الآخر، وقد تمركزت كل أقلية أو جماعة على ذاتها، وهويتها المفردة؟

التنوع البشري، الإثني، الثقافي، معطى تاريخي، وظاهرة لصيقة بالوجود الإنساني وطبيعة البشر، فيما التعددية أطروحة فلسفية نظرية، وممارسات وإجراءات سوسوسياسية ترتكز في مرجعيتها على ذلك المعطى وتلك الظاهرة. والتعددية عامة تنبع من حاجة الفرد والمجتمع، لوعي ماهية انتمائه وهويته، ومن يكون إزاء الإثنيات والهويات الأخرى، وما موقعه ودوره في العالم. تاريخياً، وفي هذه اللحظة، ومستقبلاً، لكن التعددية لا تعني عزلة الجماعات بعضها عن بعضها الآخر وإقامة كانتونات ذات حدود محروسة بين جماعة وأخرى. حين نفهم هكذا تلك التفتتات المقدمة لنشوء سوء فهم مؤسف وسوء تمثيل للأخر وتصويره، ما يفضي إلى احتدام الكراهية والنزب والإقصاء، ومن ثم الميل إلى العنف.

لكن ليس من حقنا أن نحاول قراءة المشهد من زاوية أخرى مؤداهما أن الدولة، الأمة، ومنذ تأسيسها بعد تقسيمات ساكس بيكو، بقيت كياناً ملامياً هشاً بلا فلسفة بناء دولتي، وبلا رؤية وبرامج سياسية عقلانية وفاعلة يمكنها من ترصين أسس الدولة. «الأمة» في خض الجحش الخاص بصراع الإثنيات راهنا للفوز بحقوقها الثقافية والسياسية والوجودية، لا سيما في الدول ذات القواعد القانونية والمؤسسية الهشة، تلطفو إلى السطح فئات طفيلية نفعية مغامرة تدفع في اتجاه انزعاج جماعتها وتحدتها في مواجهة الإثنيات / الجماعات الأخرى، مخلقة عقداً متوهمة أو مستفجرة غداً من الماضي البعيد، مُعيدة إنتاجها بآلية جديدة لتعقل فعلها في الحاضر وتهدد بها السلم الأهلي ومستقبل البلاد. ولأن قضية التعددية الثقافية وحقوق الاقليات والجماعات لم تُطرح، عندنا، في إطار دستوري وقانوني وحقوق واضح، ورضين أضحت التعددية الثقافية تعددية جماعات أهلية، غير مدنية، مرشحة للتصارع العنفي، وقابلة هي ذاتها للانفجار المرة تلو المرة.

ليس معقولاً أن تعني التعددية الثقافية حفاظ كل إثنية على هوية مفردة، نهائية، من غير أن تطور ماهية تلك الهوية وتجعل من ثقافتها مفتوحة على الثقافات الأخرى، وتنبذ معتقداتها الخاصة (إن كانت تنطوي على مثل هذه المعتقدات) بتقوفا الإثني (العنصري) واحتقارها للأخرى، وانغلاقها على نفسها، ومن غير أن تتجاوز قيمها التي تعطيها الحق في سلب حريات أفرادها، وخلق ترانجية تمييزية ضد بعض فئاتها، خاصة المرأة.

هذه الإشكالية المستعصية يطلق عليها ويل كيمليكا في كتابه «أوديسا التعددية الثقافية: سير السياسات الدولية الجديدة في التنوع» مصطلح الإحراج الأخلاقي إذ «واجهت محاولات تدويل نزعة التعددية الثقافية وحقوق الاقليات حقل الغام حقيقياً يمثلنا بخلط مضطرب من التصورات والمفاهيم والإحراجات الأخلاقية والنتائج غير المفصولة والتناقضات والتلاعبات السياسية». ويتساءل كيمليكا، وهو أكاديمي وكاتب كندي وناشط في مجال حقوق الاقليات دولياً، عما إذا كان الهدف «أن نفتح المجال لسياسات التعددية الثقافية الديمقراطية النابضة بالحياة، أم أن الهدف هو كبت واحتواء الحراك العرقي المززع للاستقرار».



التماسيح ليست خطرة للغاية

ولا أكثر خطورة من الكلاب أو الدلافين



ظفر أن التماسيح ليست خطيرة بالدرجة التي كنا نتصورها سابقاً، إذ إنها يمكن أن تلتصق بالإنسان وتلعب معه دون أن تحاول اقتراسه. عملياً للإنسان العديد من الأمور المشتركة مع التماسيح، وبحسب العالم فلاديمير دينيتس من جامعة تينيسي الأميركية، تلعب التماسيح وتلهو كالكلاب والدلافين. ويقول: «التمساح الذي أنقذ إنسان قبل 20 سنة يسبح الآن بهدوء إلى جانب صديقه الإنسان، ويلعب معه، من دون أن يمسه باذى، ويسمح بلمسه واحتضانه وتقبيله». منذ سنوات طويلة يدرس دينيتس سلوك التماسيح، وقبل فترة اتضح له أن هذه المخلوقات يمكنها اصطيد الطيور باستخدام الخدع. كما تبين أنها تتسلق الأشجار. وينسب في بحثه العلمي الأخير، إلى أن التماسيح لا تختلف عن الكلاب والدلافين وغيرها من الحيوانات الأليفة لناحية تعلقها بالإنسان واللعب معه، أو في ما بينها.

التي استمرت 10 سنوات متتالية من دون انقطاع. فمثلاً لاحظ كيف تلعب صغار التماسيح مع ضمنن أو أي شيء يطفو على سطح الماء. كما أنها تلعب مع بعضها بعضاً كما تفعل الكلاب. جميع هذه الأمور بحسب دينيتس، تشير إلى أن التماسيح ليست معذومة الإحساس والعاطفة، كما كنا نتصور سابقاً.

كما تفعل الكلاب. جميع هذه الأمور بحسب دينيتس، تشير إلى أن التماسيح ليست معذومة الإحساس والعاطفة، كما كنا نتصور سابقاً.

مأدبة عشاء تقدم في عربة أكبر تلفريك



يقترح منظمو هذه الفعالية لمدهويهم أكبر مأدبة عشاء في موسم التزلج في جبال الألب الفرنسية، وأكثرها طرافة، وتتمثل في عشاء على متن عربة أكبر تلفريك (طريق معلقة) في العالم ذات طابقيين. ويقدم منظمو الفعالية لمدهويهم 36 الساميين عشاء طريفاً متألفاً من وجبات الطبخ الراقي في السماء على ارتفاع 380 متراً عن الأرض، ما يمكن من رؤية قمم جبال الألب المكسوة بالثلوج. ويقع منتجج Paradiski (فردوس التزلج) في مقاطعة سافويا الفرنسية ويجتمع في الواقع منتجعين، ما يشكل منطقة مفضلة لهواة التزلج الأثنياء. ويركب المدعوون عربتي تلفريك (تسيران على الاسلاك)، بمعدل 18 شخصاً في كل عربة، متجهين من كل من المنتجعين للتقابل في منتصف الطريق المعلقة، بعد قطع مسافة 1 كيلومتر. يبدأ العشاء عند الساعة السابعة والنصف ويستغرق ساعتين. تتضمن قائمة العشاء خمس وجبات يطبخها أشهر الطهاة في المنطقة ستيفان فراديفو بنفسه. ويتميز ديكور عربتي العشاء «السمائيتين» بشكل يشبه قاعتي أفخر مطاعم العالم بطاولاتها وكراسيها وشمعداناتها وجدرانها المزخرفة.

البطالة أحد الأسباب الرئيسية للانتحار



بيّنت نتائج دراسة علمية أن البطالة أصبحت أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع الشخص للانتحار. ويبلغ عدد الأشخاص الذين انتحروا بسبب البطالة حوالي 45 ألف منتحر سنوياً. هذا العدد يعادل خمس العدد الإجمالي للانتحارات في العالم. وأظهرت نتائج الدراسات التي أجراها علماء جامعة زيورخ السويسرية، أن تأثير الوضع الاقتصادي للشخص طفيف. فمثلاً خلال أزمة عام 2008 ازداد عدد المنتحرين بحوالي 5000 شخص وهذا يعادل فقط 2 في المئة من العدد الإجمالي للانتحارات التي حدثت آنذاك. ووفق معطيات العلماء، البطالة تكون أصعب وأثقل في ظروف استقرار الأوضاع الاقتصادية. لأن المعامل عن العمل يشعر بأنه «مستبعد من هذه الحياة»، أكثر مما في ظروف الركود الاقتصادي، التي خلالها يقعد كثيرون عملهم، ولهذا يجد المعامل أنه ليس الوحيد في هذه المحنة. وشملت هذه الدراسة حالات الانتحار التي حصلت بين عامي 2000 - 2011 في 63 دولة، من بينها روسيا والولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وألمانيا. وقد سجلت في تلك البلدان أكثر من 230 ألف حالة انتحار سنوياً.

آخر الكلام

السعودية: جدلية التسليح والنفط

◆ وليد زيتوني*

أكدت التقارير الصادرة عن مراكز مراقبة التسليح في العالم، ومنها مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن، أو مركز استوكهولم، أن المملكة العربية السعودية من ضمن الدول الثلاث الأولى التي تتصدر الإنفاق على التسليح. وهي ليست المرة الأولى التي تقارب هذا المركز. وأنها إلى جانب الإمارات العربية المتحدة تتصنف من ضمن الدول الخمس عشرة الأوائل عالمياً. وهي مراتب لم تصلها أبداً دولة الكيان الغاصب في فلسطين. بحيث تصل نسبة إنفاقها على هذا الموضوع إلى حدود 10 في المئة من الناتج المحلي. بقيمة مشتريات وصيانة وتشغيل تقارب 100 مليار دولار أميركي سنوياً.

التسليح بشكل عام ليس هدفاً بحد ذاته، إنما يرتبط بالجدوى العملائية للجيش في حركته الاستراتيجية للدفاع عن مصالح الدولة القومية. والجدوى العملائية في هذا السياق لا تنفصل عن دور الجيش في البيئة الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية. وإذا ما اعتبرنا، أن السعودية تبحث عن دور سياسي أكبر، أو لنقل إنها تعمل على تثبيت دورها الحالي. فإنها بحاجة أكيدة إلى تسليح ضخم يتناسب مع مساحة أرضها البالغة مليوني كلم مربع، وعدد سكان يقارب 30 مليون نسمة. ولكن بحسب السياسة المعلنة فإن الجدوى العملائية، هي أو من المفترض أن تكون، لها علاقة بمسألتين. الأولى تتعلق بحماية منابع النفط وطرق تجارته، والثانية بحسب أذاعتها مواجهة «إسرائيل» وإيران.

في المسألة الأولى، نرى أن حماية آبار النفط ومراكز التكرير والنقل المحلية والإقليمية والعالمية، جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الأميركية، وهي تقع تحت الحماية بل السيطرة الأميركية والغربية. أما المسألة الثانية، والتي افترضنا فيها أن السعودية تعمل على التوازن مع إيران و«إسرائيل»، وهي على رغم شكوكنا، تقتض القدرة على استيعاب السلاح وتشغيله وصيانته. هذا ليس بمقدور السعودية على الأقل في المرحلة الحالية وربما في المراحل المنظورة، ونستند بذلك إلى عديد جيشها الذي يضم هنوداً وباكستانيين وجنسيات أخرى، إضافة إلى المستوى الوضع عملياً للعناصر المحلية التي يتشكل معظمها من البدو. كما أن شروط التسليح من ناحية أخرى تلمح إلى تحقيق المفاجأة التقنية. وهذا الأمر مستبعد لاعتماد المملكة السعودية على شراء الفائض أو المعروض من الأسلحة الأميركية وغير الأميركية.

فالفصقة الأخيرة التي تشكل طائرات أف-15 عمودها الفقري، لم يوافق عليها الكونغرس الأميركي إلا بتزامنها مع تسليم طائرات أف-35 الأحدث لـ«إسرائيل». وهذا في الواقع لا يشكل توازناً إن كان على المستوى النوعي أو على المستوى الكمي.

على العكس الآخر، أو على صعيد النفط. وعلى رغم الانخفاض الكبير في الأسعار، الذي أدى إلى خسارة السعودية ما يقارب 200 مليار دولار سنوياً من ناتج إجمالي بحود 350 مليار دولار سنوياً. فإن صفقة التسليح الأخيرة طاولت 20 في المئة من الرصيد المتبقي. وإذا ما أضفنا مبالغ التسليح التي تحولت إلى الدول الأخرى (مصر، لبنان، الخ) والعصابات التكفيرية الدائرة في الفك السعودي فتصبح النسبة تتجاوز 30 في المئة، وهي نسبة مثالية إذا ما قارناها بالإففاق العسكري للدول الأخرى بما فيها الولايات المتحدة والدول الأوروبية التي لا تصل نسبتها أكثر من 3 في المئة.

إن تخفيض النفط، قرار أميركي في الأساس، ليس مبنياً على حاجة السوق وإنما يقع في سياق الحرب الاقتصادية على روسيا وإيران. إضافة إلى كونه عاملاً منشطاً للاقتصاد الأميركي بحيث حقق وفراً يتجاوز 400 مليار دولار سنوياً. وبالتأكيد فإن مبيعات الأسلحة الملزمة وغير المجدية عملياً للسعودية وغيرها من الدول النفطية تندرج في سياق هذا التشبيط. فالدراسات التي أعدت من الشركات الأميركية المصنعة للسلاح، أوردت أن صفقة السلاح الأخيرة البالغة 60 مليار دولار تفتتح حوالي 77 ألف فرصة عمل في 44 ولاية أميركية. ناهيك عن الصفقات الجانبية غير المعلنة أو التي يجري التفاوض على عقدها.

بالاستنتاج، نرى مشروع النهب الأميركي مستمراً، إن على مستوى تخفيض الأسعار، أو على مستوى إلزام الدول النفطية بسلاح في ليست بحاجة إليه. وبالتالي ليس للولايات المتحدة أصدقاء وحلفاء، بل زبائن ومصالح وسرقات.

* عميد ركن متقاعد

كراسنويارسك تصدر قائمة

المدن الروسية في مجال بيع الزهور

فازت مدينة كراسنويارسك بالمركز الأول في تصنيف المدن الروسية الكبرى لناحية عدد محال (أكشاك) بيع الزهور نسبة للانتحار بسبب هذا 11 محلاً لكل 10 كيلومترات من مساحة المدينة.

وتشغل يكاتيرينبورغ المرتبة الثانية في ذلك التصنيف وتليها سان بطرسبورغ ونوفوسيبيرسك، بينما شغلت موسكو المرتبة الخامسة لوجود متجرين لبيع الزهور فيها لكل عشرة كيلومترات من مساحتها.

أما إذا انطلقنا من العدد الإجمالي لمحال بيع الزهور، فتفوز موسكو بالمركز الأول بـ 2.6 ألف محل، وتليها سان بطرسبورغ بـ 1.5 ألف محل، ثم تأتي يكاتيرينبورغ بـ 520 متجراً. وتقع مدينة روستوف على نهر دون في أسفل هذه القائمة بـ 135 متجراً الزهور.

ويبلغ عدد هذه المتاجر في المدن الروسية الـ 15 التي يزيد عدد سكان الواحدة منها عن مليون نسمة، أكثر بقليل من تسعة آلاف محل تجاري.



الإدارة والتحرير

بيروت - شارع الحمراء - استرال سنتر
 هاتف 01-748920. 1
 البريد الإلكتروني info@al-binaa.com
 الموقع الإلكتروني www.al-binaa.com
 فاكس 01-748923
 التوزيع شركة الأوائل 01-666314.5

هيئة التحرير

رمزي عبد الخالق - جورج كعدي
 نظام مارديني - إنعام خروبي
 المدير الفني محمد رَمال

رئيس التحرير

ناصر قنديل

البناء

تصدر عن «الشركة القومية للإعلام» صدرت في بيروت عام 1958

المدير الإداري

زياد الحاج

المدير المسؤول

محمد عقل

المستشار العام

ربيع الدببس